



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

واقع الشمول المالي في العراق "دراسة تحليلية للمدة 2010-2022"

أ.د. مصطفى كامل رشيد

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. مسلم قاسم حسن

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ جامعة كويه

muslim.qasim@koyauniversity.org

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل واقع الشمول المالي في الوقت الذي يسوده فيه تطورات التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي، لما له دور مؤثر في تحسين الاستقرار المالي والاستدامة المالية، كذلك التعرف على مدى مساهمة الشمول المالي في تطور الخدمات المصرفية للاقتصاد المحلي وهو من اهم اهداف البنك المركزي، لذا السؤال المهم للبحث: هل تمكن القطاع المصرفي العراقي من تحقيق كل متطلبات الشمول المالي، وهذا يؤدي الى صياغة فرضيه: ساهم القطاع المصرفي العراقي في تعزيز الشمول المالي، و تم التوصل الى نتائج باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، كان التغير السنوي للفروع المصرفية مضطرب طيلة مدة البحث مما اثر سلبا في تطبيق الشمول المالي ومواجهة تحديات تنفيذ مراحل الشمول المالي، وايضاً شهد العراق زيادة سكانية خلال مدة البحث وهو ما يتطلب زيادة الجهود المحلية والإقليمية والدولية باتجاه تنفيذ متطلبات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، الشمول المالي.

Abstract

This study examines the state of financial inclusion in Iraq within the context of rapid developments in financial technology and the digital economy, both of which play a critical role in enhancing financial stability and sustainability. It further explores the extent to which financial inclusion contributes to the advancement of banking services in support of the domestic economy, a key objective of the Central Bank of Iraq. Accordingly, the central research question is: To what extent has the Iraqi banking sector succeeded in meeting the requirements of financial inclusion? From this, the following hypothesis is formulated: The Iraqi banking sector has played a significant role in promoting financial inclusion.

Employing a descriptive and analytical methodology, the study finds that the annual fluctuations in the number of bank branches were inconsistent throughout the study period. This instability hindered the effective implementation of financial inclusion and posed challenges in advancing its stages. Moreover, Iraq experienced substantial population growth during the same period, underscoring the necessity of intensified local, regional, and international efforts to fulfill the requirements of financial inclusion.

Keywords: Banking sector, Financial inclusion.

مقدمة :-

يصنف الشمول المالي من اهم متطلبات الاساسية لاقتصاد الدولة حيث يهدف بتقديم الخدمات المالية بطريقة حديثة، والذي يعد من اهداف التنمية المستدامة الذي يعزز الاستقرار المالي، بالاضافة تمكن الافراد والشركات باستخدام الحسابات المصرفية، تمويل، ادخار، تأمين، ووسائل الدفع الالكتروني بتكاليف مناسبة، كذلك لاقى الشمول المالي اهتماماً متزايداً في الوقت الحاضر لدى مختلف دول العالم ، حيث تبنت العديد من الدول استراتيجيات وخطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين الاستقرار الاقتصادي.

سعى البنك المركزي العراقي بوصفه الجهة التنظيمية الرقابية العليا للقطاع المالي ، في وضع السياسات والاجراءات التي تضمن تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين في المؤسسات المالية ، لاسيما في ظل الاعتماد على النقد في المعاملات اليومية وضعف الثقافة المصرفية، حيث ادرك البنك المركزي اهمية التعاون الذي قدمته الوكالة الالمانية على اجراء تشخيص شامل للشمول المالي الوطني في عام 2024 ويهدف في تسليط الضوء على الفجوات الرئيسية في الوصول والاستخدام الساندة للخدمات المالية مضافاً اليه التمويل الرقمي وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الى جانب المصارف الاهلية التي تلعب دوراً محورياً بتحويل سياسات البنك المركزي الى واقع عملي من خلال تطوير الخدمات مالية وتبني ادوات تكنولوجيا متطورة، هذا التعاون ادى الى تعزيز الثقافة المالية والدفع الالكتروني، من هنا تأتي اهمية البحث بتسليط الضوء على دور البنك المركزي العراقي والمصارف الاهلية بدعم وتطوير الشمول المالي.

مشكلة البحث:-

هل تمكن القطاع المصرفي العراقي من تحقيق كل متطلبات الشمول المالي .

اهداف البحث:-

- 1- التعرف على القطاع المصرفي وعلاقتها بالشمول المالي.
- 2- تحليل دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي من خلال مؤشرات مختارة.

اهمية البحث:-

يهتم بتوضيح مهام والخطط الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي في نجاح الشمول المالي وعلاقته بالبنية التحتية المالية. فرضية البحث:- ساهم القطاع المصرفي العراقي في تعزيز الشمول المالي. منهج البحث : استخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي للمدة 2010-2022، وبالاعتماد على البيانات الصادرة من تقارير الاستقرار المالي العراقي .

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للشمول المالي

أولاً:- مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي جزء لا يتجزأ من اهداف التنمية المستدامة وخطة 2030 لانه يمكن الافراد والشركات من المشاركة الكاملة في الاقتصاد وتكوين الأصول وإدارة المخاطر وتحسين رفاهية، فالوصول الى الخدمات المالية يتيح الفرص للسكان الذين كانوا مستبعدين من الخدمات المالية سابقاً ان يستفيدوا من المنتجات والخدمات المالية، (تقرير الاسكوا، 2025: 10)، كذلك يعرفه البنك الدولي على انه وصول لكل فرد من افراد المجتمع والوحدات الاقتصادية الى جميع الخدمات المالية بتكاليف مناسبة تلام احتياجاتهم(صندوق النقد العربي: 2020، 7)، والشمول المالي حسب البنك المركزي العراقي هي العملية التي يمكن بواسطتها الحصول على الخدمات المالية والمصرفية للأشخاص والشركات بتكاليف مناسبة والتي تسهم بتنمية (عبد النبي، 2018: 2) .

ثانياً: اهداف الشمول المالي:-

الهدف الرئيس للشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من خلال ابعادها وتحت اشراف ورقابة السلطة النقدية وبتكاليف بسيطة، اذن تتسع الخدمات المالية من خلال اهم اهداف ومنها، (الفتلاوي، 2019: 21-23)

- تمويل المشاريع الصغيرة بهدف الاستثمار.
- امكانية الحصول على تمويل من مصادرها بسهولة لاسيما ذوي الدخل المحدودة والذي يؤدي للحد من الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.
- الاستدامة المالية للمؤسسات، ضمان استمرارية تقديم الخدمات ضمن معايير واضحة.

ثالثاً: السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل البنك المركزي في تطوير الشمول المالي (البنك المركزي العراقي، 2024: 9-7)

- استراتيجية الشمول المالي الوطنية (2020-2024)، حيث تم وضعها بالتعاون مع البنك الدولي، بهدف رفع عدد المشاركين بالخدمات المصرفية.
- اطلاق برنامج الشمول المالي الوطني، بالتنسيق مع المصارف الحكومية والاهلية لتوفير خدمات مالية متكافئاً لجميع افراد المجتمع.
- دعم وتطوير الدفع الالكتروني، يتم من خلال الازم المؤسسات الحكومية والاهلية بالتعامل مع انظمة الدفع الالكتروني وتوسيع شبكة (POS).
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، عبر تخصيص مبالغ تمويلية ميسرة من قبل المصارف التجارية.

❖ مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي

- البنك المركزي العراقي وضع اسس مهمة لانجاح الشمول المالي من خلال عدة مبادرات ، منها (تقرير الاستقرار المالي، 2023)
- نظام دفع الرواتب الكترونياً، الهدف منها تقليل الاعتماد على الدفع النقدي للرواتب وتحويلها خدمة مصرفية الكترونية مما يدعم الشمول المالي.
- السحب والدفع النقدي عبر الهاتف المحمول، بدوره سهل عملية التحويل المالي لاسيما في المناطق الريفية.
- اطلاق مبادرة منصة "تمويل"، لتسهيل وصول الافراد والشركات الى التمويل عن طريق المصارف الاهلية.
- مبادرة التثقيف المالي، التي نفذت بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بهدف نشر الثقافة المالية بين فئات المجتمع لاسيما فئة الشباب، على سبيل المثال (حملات اعلانية للتعريف بالخدمات المصرفية الرقمية).

❖ دور المصارف الاهلية في دعم الشمول المالي

تعد المصارف الاهلية الداعم الاساسي للقطاع المصرفي في حلقة وصل بين البنك المركزي العراقي والجمهور والشركات حيث ازادت اهميتها بعد سنة 2003 ومع انفتاح السوق المصرفي العراقي وساهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تقديم الخدمات المصرفية بجميع انواعها ، اي ان يكون له دور تنفيذي وابتكاري في آن واحد . اذاً استناداً الى توجيهات البنك المركزي العراقي اتبعت المصارف الاهلية استراتيجية دعم الشمول المالي ومن اهمها: (تقرير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، 2017-21)

- توفير الخدمات المصرفية ، فتح مكاتب في للمناطق بعيد عن مركز المدينة، انتشار اجهزة الصراف الالي (ATM) وكذلك نقاط البيع (POS)، مضافاً الى خدمات التطبيقات الالكترونية.
- تسهيل فتح الحسابات، تبسيط اجراءات فتح الحسابات "وفق مبدأ اعرف عميلك (KYC, Know Your Customer) المبسط، وهي عبارة عن مجموعة من الاجراءات بسيطة التي تلتزم بها المصارف الاهلية لتشجيع الفئات على الانضمام للنظام المالي.
- تطوير المنتجات المالية، تصميم منتجات تلائم فئات ذات الدخل المحدود او المنخفض، وكذلك اصحاب المشاريع الصغيرة بهدف تقديم قروض صغيرة بفوائد ميسرة، فضلاً عن توفير بطاقات البنكية منخفضة الرسوم.
- حماية المستهلك المالي، على المصارف الاهلية نشر اسعار العملات ومعدلات الفائدة ، وكذلك تقديم تحذيرات توعوية من عملية الاحتيال المالي، وكذلك توفير ارقام مجانية لتلقى الشكاوي.

رابعاً: مؤشرات الشمول المالي

يتكون الشمول المالي من عدة عناصر مهمة تساعد على نجاحها:-

- الوصول (access) يساعد الافراد في الحصول على الخدمات المالية (عدد المنافذ المصرفية، الصراف الآلي، المراسلات المصرفية).
- الاستخدام (usages)، الامكانية الفعلية لاستخدام الخدمات المالية (عدد العمليات، الاستثمارية).
- الجودة (quality)، مدى ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات المستخدمين ودرجة ارضاهم.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات مختارة للشمول المالي للعراق

يعتمد البنك المركزي العراقي على مؤشرين اساسيين بهدف التحليل، هما (الوصول والاستخدام) اما البعد الثالث يصعب تطبيقه بسبب عدم توفير بيانات دقيقة، حيث تناقش هذه الفقرة التحليل الاقتصادي لمؤشرات الشمول المالي خلال المدة 2010-2023.

1. مؤشرات مختارة لوصول الشمول المالي

يتبين من الجدول (1) ان عدد السكان في نمو متزايد، حيث ارتفع من 32.5 مليون نسمة الى اكثر من 45 مليون نسمة سنة 2023، اي بمعدل نمو سنوي 2.7% وهذا الازدياد في عدد السكان يمثل تحدياً للبنية التحتية المالية، مما يتطلب الامر تقدماً موازياً للخدمات المالية والمصرفية، اما مؤشر عدد فروع المصارف حيث بلغ في 2010 الى 912 واستمر بالزيادة الى ان بلغ عددها 1213 في سنة 2015 حيث ان نتيجة الارتفاع كان مدفوعاً بسياسات تشجيع الاستثمار في القطاع المصرفي وكذلك توسيع الانتشار المصرفي، في 2017 انخفض عدد الفروع بشكل ملحوظ الى 843 بسبب الظروف الامنية والاقتصادية التي شهدتها الدولة انذاك وكذلك تم اعادة هيكلة القطاع المصرفي وايقاف عمل عدد من المصارف الاهلية بسبب عدم امتثالها لقوانين البنك المركزي العراقي، حيث استمرت عدد الفروع بمحدودية الى سنة 2022 876 فرعاً، اما مؤشر مؤشر الكثافة المصرفية فقد تراوحت بين (48.23) الف نسمة لكل فرع مصرفي كحد اعلى عام 2022 و(30.45) الف نسمة لكل فرع مصرفي كحد ادنى عام 2015، وان هذه النسبة لازالت بعيدة عن النسبة المعيارية العالمية البالغة (100.000) نسمة لكل فرع مصرفي، مما يعني ان الكثافة المصرفية في العراق لازالت ضعيفة ودون الحد المقبول. يتبين مما سبق وجود فجوة بين النمو السكاني والبنية المصرفية فان عدد فروع المصارف لم يزداد بالمستوى المطلوب بل تراجع بعد 2015، هذا مما ادى الى تقييد تطور الكثافة المصرفية.

جدول 1: مؤشرات نمو الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010-2022) (100 الف نسمة، %)

السنة	عدد السكان	عدد فروع المصارف العراق	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2010	32.489	912	35.62	28.07
2011	33.338	929	35.89	27.87
2012	34.208	984	34.76	28.77
2013	35.096	1042	33.68	29.69
2014	36.005	1034	34.82	28.72
2015	36.933	1213	30.45	32.84
2016	37.833	858	44.09	22.65
2017	37.140	843	44.06	22.70
2018	38.200	865	44.16	22.64
2019	39.300	888	44.26	22.60
2020	40.150	891	45.06	22.19
2021	41.190	905	45.51	21.97
2022	42.248	876	48.23	20.73

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختارة.

- ❖ الكثافة المصرفية: عدد السكان (الف نسمة) على عدد الفروع المصرفية.
- ❖ الانتشار المصرفي: عدد الفروع المصرفية لكل 100 الف نسمة من السكان.
- ❖ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ من السكان.
- ❖ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (1000) كم² من المساحة.

يتضح من جدول (2) ان المتوسط الحسابي (Mean) قد بلغ للكثافة المصرفية (40.045) ولانتشار المصرفي (25.495)، اما الوسيط (Median) فقد بلغ للكثافة المصرفية (44.060) ولانتشار المصرفي (22.700)، وقد بلغ الانحراف المعياري (Std. Dev.) للكثافة المصرفية (5.8) ولانتشار المصرفي (3.9)، وان الالتواء (Skewness) قد بلغ للكثافة المصرفية (-0.2) ولانتشار المصرفي (0.4)، والتفلطح (Kurtosis) قد بلغ للكثافة المصرفية (1.4) ولانتشار المصرفي (1.7)، وان احتمالية اختبار (Jarque-Bera) كان اكبر من (5%) بمعنى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وان مجموع مربعات الانحراف (Sum Sq. Dev.) قد بلغت للكثافة المصرفية (413.8) ولانتشار المصرفي (183.4).

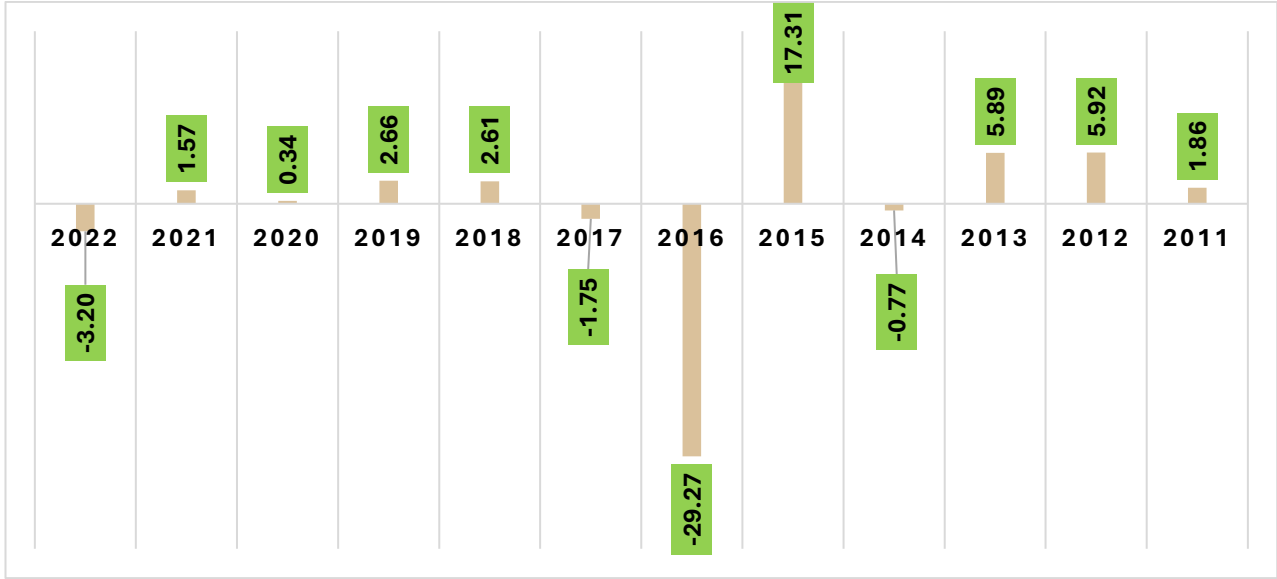
جدول 2: التحليل الاحصائي لمؤشري الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010-2022)

الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية	
25.49538	40.04538	Mean
22.70000	44.06000	Median
32.84000	48.23000	Maximum
20.73000	30.45000	Minimum
3.909780	5.872578	Std. Dev.
0.418714	-0.204356	Skewness
1.766044	1.477662	Kurtosis
1.204630	1.345803	Jarque-Bera
0.547543	0.510226	Probability
331.4400	520.5900	Sum
183.4365	413.8461	Sum Sq. Dev.
13	13	Observations

Source: Eviews 12.

يتضح من شكل (1) ان التغير السنوي للفروع المصرفية كان متقلبا بين مديات سالبة وموجبة ولعل هذه التقلبات الحادة تدل على ضعف الاهتمام بتوسع نشاط المصارف من خلال فتح فروع مصرفية جديدة خلال مدة البحث.

شكل 1: التغير السنوي في الفروع المصرفية في العراق للمدة (2022-2011) (%)



المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1).

2. مؤشرات مختارة لاستخدام الشمول المالي

تهدف هذه المجموعة قياس قوة تفاعل الافراد والشركات مع الخدمات المالية الرسمية، والتي تتضمن عدة متغيرات، منها الحسابات المصرفية في "دفع الاجور والفواتير الشراء"، التحويلات المالية، المحافظ الالكترونية، الدفع الالكتروني، القروض والتمويل، وكذلك (حجم الودائع وحجم القروض نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي GDP)، هنا سيتم الاعتماد على بعض المتغيرات المهمة التي تعكس اهمية عمل مؤشر الاستخدام، منها.

❖ مؤشر العمق المصرفي للقروض = حجم القروض / الناتج المحلي الاجمالي.

❖ مؤشر العمق المصرفي للودائع = حجم الودائع / الناتج المحلي الاجمالي.

❖ عدد الحسابات المصرفية (مليون).

❖ عدد بطاقات الدفع (مليون).

يتبين من بيانات جدول (3) ان قروض القطاع الخاص قد بلغت عام 2010 (8,527,131) مليار دينار واخذت بالتزايد حتى بلغت عام 2017 (19,452,293) مليار دينار، وقد استمرت بالتزايد حتى بلغت عام 2020 (25,866,652) مليار دينار، وفي عام 2022 وصلت الى (35,016,909) مليار دينار.

اما ودائع القطاع الخاص فقد بلغت عام 2010 (13,711,612) مليار دينار واخذت بالتصاعد حتى بلغت عام 2018 (27,364,385) مليار دينار، واستمرت بالتزايد حتى بلغت عام 2022 (54,893,772) مليار دينار.

ان الاتجاه التصاعدي لقروض وودائع القطاع الخاص يدل على تحقق نشاط فعلي للقطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث، وان هذا النشاط تجسد بتعامل واضح مع المصارف، الامر الذي دفع المصارف الاهلية بشكل خاص والحكومية عموما من زيادة فاعلية نشاطها المصرفي باتجاه زيادة الشمول المالي.

كما ان الناتج المحلي الإجمالي هو الاخذ كان في الغالب ذو اتجاه تصاعدي خلال مدة البحث (باستثناء التقلبات التي حصلت نتيجة تعرضه للصدمات والأزمات الخارجية والداخلية)، اذ بلغ عام 2010 (162,064,565) مليار دينار واخذ بالارتفاع حتى بلغ عام 2019 (262,917,150) مليار دينار، وفي عام 2022 بلغ (383,064,152) مليار دينار.

جدول 3: مؤشرات قروض وودائع القطاع الخاص في العراق للمدة (2022-2010) (مليار دينار)

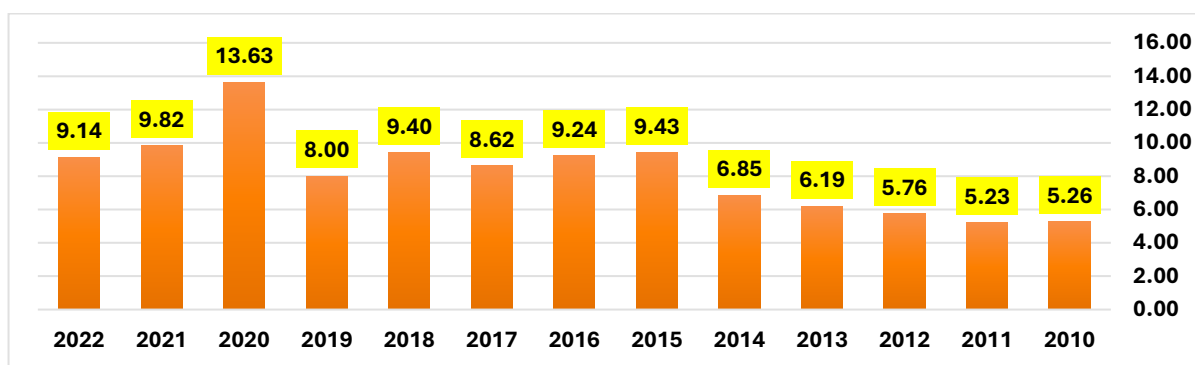
السنة	قروض القطاع الخاص	ودائع القطاع الخاص	الناتج المحلي الاجمالي
2010	8,527,131	13,711,612	162,064,565
2011	11,356,308	18,192,612	217,327,107
2012	14,650,102	21,115,540	254,225,490
2013	16,947,533	24,450,014	273,587,529
2014	17,745,141	24,702,632	258,900,633
2015	18,070,058	23,636,904	191,715,791
2016	18,164,883	23,697,049	196,536,350
2017	19,452,293	26,093,354	225,722,375
2018	20,216,073	27,364,385	215,064,480
2019	21,042,213	30,708,684	262,917,150
2020	25,866,652	35,920,533	189,774,325
2021	29,578,293	43,243,055	301,152,818
2022	35,016,909	54,893,772	383,064,152

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختارة.

يتضح من شكل (2) ان نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد تراوحت بين (13.63%) عام 2020 كحد اعلى، و(5.23%) عام 2011 كحد ادنى. اذ شهد هذا المؤشر تذبذب طيلة مدة البحث، فقد شهدت المدة (2010-2015) ارتفاعا في قيم المؤشر وان كانت محدودة للغاية نجد انها قد تراجعت عام 2016 الى (9.24%) بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. وقد تعرضت للانخفاض عام 2019 الى (8%) بسبب تداعيات جائحة كورونا، واستمر التذبذب بسبب عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي في البلاد.

ان هذا المؤشر انما يدل على ان جزء بسيط جدا من فعاليات الناتج المحلي الإجمالي قد جرى تمويلها من قروض القطاع الخاص، ما يعني ان دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي لازالت ضعيفا، وان الشمول المالي لازال في مراحل مبكرة لاصلاح وإنقاذ الاقتصاد المحلي.

شكل 2: نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2022-2010) (%)

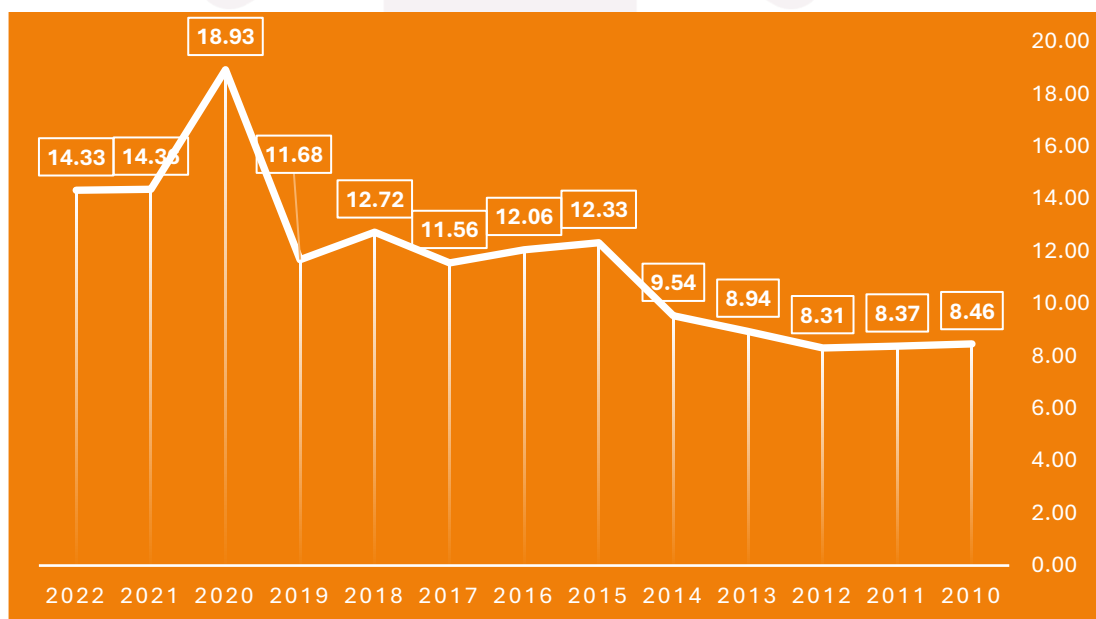


المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (2).

كما ويوضح شكل (3) نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي والتي قد تراوحت بين (18.93%) عام 2020 كحد اعلى و(8.31%) عام 2012 كحد ادنى. شهد هذا المؤشر تقلبات واضحة طويلة مدة البحث بين زيادات وانخفاضات ناتجة من تقلب قيم الناتج المحلي الإجمالي وتأثره بالازمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من الاتجاهات التصاعدية شهد عام 2016 انخفاضات بسبب تراجع الناتج اذ وصلت قيمة المؤشر الى (12.06%) كما تعرضت للانخفاض عام 2019 متأثرة بالازمة الصحية التي أدخلت الاقتصاد العراقي في حالة من الكساد، وهكذا الى نهاية مدة البحث.

ان هذا المؤشر هو الآخر يؤكد حقيقة ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، اذ لازالت ودائع القطاع الخاص ضعيفة لا تدعم فعاليات التمويل المالي بشكلها المطلوب باتجاه تحقيق نهضة في الاقتصاد الحقيقي. وعليه فان ضعف الفعاليات المالية للقطاع الخاص يضعف من دور التمويل المالي ويحد من إمكانيات الوصول الشامل الى كافة شرائح السكان وتمويل الأنشطة والمشاريع على اختلاف سعاتها واحجامها.

شكل 3: نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2022-2010) (%)



المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (2).

يتضح من جدول (4) ان المتوسط الحسابي (Mean) قد بلغت نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (8.1) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (11.6)، اما الوسيط (Median) فقد بلغ لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (8.6) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (11.6)، وقد بلغ الانحراف المعياري (Std. Dev.) لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (2.3) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (3.07)، وان الالتواء (Skewness) قد بلغ لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (0.6) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (0.8)، والتفلطح (Kurtosis) قد بلغ لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (3.2) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (3.3)، وان احتمالية اختبار (Jarque-Bera) كان اكبر من (5%) بمعنى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وان مجموع مربعات الانحراف (Sum Sq. Dev.) قد بلغت لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (66.50) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (113.19).

جدول 4: التحليل الاحصائي لمؤشري نسبة قروض وودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2022)

نسبة وودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي	
Mean	8.198502	11.66025
Median	8.617796	11.67999
Maximum	13.63022	18.92803
Minimum	5.225445	8.305831
Std. Dev.	2.354099	3.071311
Skewness	0.622386	0.863257
Kurtosis	3.206736	3.367418
Jarque-Bera	0.862440	1.687751
Probability	0.649716	0.430041
Sum	106.5805	151.5832
Sum Sq. Dev.	66.50137	113.1954
Observations	13	13

Source: Eviews 12.

الاستنتاجات

1. شهد العراق زيادة سكانية كبيرة خلال مدة البحث وهو ما يتطلب زيادة الجهود المحلية والإقليمية والدولية باتجاه تنفيذ متطلبات الشمول المالي.
2. كان التغير السنوي للفروع المصرفية مضطرب طيلة مدة البحث مما اثر سلبا في تطبيق الشمول المالي ومواجهة تحديات تنفيذ مراحل الشمول المالي.
3. لم تصل الكثافة المصرفية الى النسب المعيارية الدولية والمقبولة ضمن الشمول المالي مما سجل تراجع واضح لنشاط المصارف كافة. كما ان انتشار الصراف الالي كان محدود جدا وضمن اضييق الحدود وفي الغالب كان تابع للمصارف الاهلية وليس للمصارف الحكومية.
4. جاءت مساهمة قروض وودائع القطاع الخاص ضعيفة جدا في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد حقيقة ضعف دور القطاع الخاص في الشمول المالي والنشاط الحقيقي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
5. تعزيز دور البنك المركزي في زيادة الشمول المالي، تطوير البنية التحتية المصرفية، وتبني استراتيجيات لزيادة الثقة بالقطاع المالي.

التوصيات

1. ان الزيادة الكبيرة في السكان تشكل تحديا امام تنفيذ الشمول المالي لذا يجب ان تتضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية باتجاه تطبيق الشمول المالي وتسهيل متطلباته.
2. زيادة دور القطاع الخاص في الشمول المالي من خلال بناء شراكة استراتيجية طويلة الاجل مفادها بناء الاقتصاد العراقي، ويكون القطاع الخاص جزء مهم منها.
3. توعية الجمهور بأهمية الوصول والاستخدام المصرفي في التعاملات اليومية والتجارية، فهل تعمل على تسهيل التسويات المالية باقل وقت وتكلفة، وتمتاز بكونها معاملات شفافة بعيدة عن الفساد المالي والإداري.

المصادر

- 1- الاسكوا 2025، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، الاستعراض السنوي لاهداف التنمية المستدامة 2025، الشمول المالي في المنطقة العربية.
- 2- عبد النبي، وليد عيدي ، 2018، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي ، تقرير البنك المركزي العراقي.
- 3- الفتلاوي، ريام فاضل شاكر 2019 ، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي "العراق حالة دراسية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء-العراق.
- 4- تقرير الاستقرار المالي الصادر من قبل البنك المركزي العراقي لسنوات مختارة.
- 5- صندوق النقد العربي، 2020، الشمول المالي موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، سلسلة كتيبات تعريفية.
- 6- صندوق النقد العربي، 2015، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
- 7- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية ، 2024.
- 8- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لاستقرار المالي ، 2020.
- 9- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لاستقرار المالي ، 2022.
- 10- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية 2016.
- 11- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية 2018-2022.